**مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**

**استمارة اتفاقية المؤلفين**

التاريخ: ........ / ........ / …….......

عنوان الورقة البحثية: .............................................................................................................................

.......................................................................................................................................................

المؤلفون المساهمون (حسب نفس التسلسل المدرج بالورقة النهائية):

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أسماء المؤلفين | الانتساب | التوقيع |
| 1. .....................................
 | ....................................................... | ....................................... |
| 1. .....................................
 | ....................................................... | ....................................... |
| 1. .....................................
 | ....................................................... | ....................................... |
| 1. .....................................
 | ....................................................... | ....................................... |
| 1. .....................................
 | ....................................................... | ....................................... |

"أتعهد بأن جميع المؤلفين المذكورين أعلاه قد ساهموا بشكل كبير في إعداد هذه الورقة البحثية وقد تم الاتفاق بالإجماع على تقديمها للنشر في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية".

|  |  |
| --- | --- |
| الاسم والمسمى الوظيفي للمؤلف المراسل: | ................................................................................................ |
| الانتساب: | ..................................................................................... | التوقيع: | ................................ |

**العملية التحريرية**

**لمجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**

**العملية التحريرية**

قبل مراجعة الأقران يتم إخضاع جميع الأوراق البحثية المستلمة لفحص أولي من قبل هيئة تحرير المجلة للتأكد من مدى التزام المؤلفين بالتعليمات الإرشادية المقدمة وبأخلاقيات النشر العلمي. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين إثنين على الأقل من ذوي الاختصاص في مجال البحث، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها ومدى دقة النتائج التجريبية المتحصل عليها. يتم تحديد مدى صلاحية البحث وقابليتة للنشر في المجلة بناء على الانتقادات والتوصيات المدرجة بتقارير المحكمين. تعتمد هيئة التحرير توصيات المحكمين ثم تقوم بإخطر الباحثين بالوضعية النهائية للورقة البحثية والتي يمكن أن تكون:

* مقبولة للنشر كما هي،
* مقبولة للنشر مع تغييرات طفيفة،
* مقبولة للنشر بعد مراجعة جذرية وإعادة عرضها على المحكمين،
* غير قابلة للنشر على الإطلاق.

**المخطط الانسيابي للتحرير**

كل الأوراق البحثية المستلمة من قبل مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية يتم إخضاعها لسير العمل التحريري التالي:

الطعون

طلب النشر

التقييم المبدئي

قرار هيئة التحرير

مراجعة الأقران

التدقيق

النشر

الإنتاج

البحث قابل للنشر

غير قابل للنشر

مراجعة المؤلف

1. **التقييم المبدئي**

يتم تقييم البحث مبدئيا من قبل أحد أعضاء هيئة تحرير المجلة لتحديد ما إذا كان يتناسب مع مجال عملها وأهدافها، وكذلك للتأكد من خلوه من الانتحال أوِ السرقة الأدبية. خلال هذه المرحلة يتم أيضاً تحديد ما إذا كانت هناك إخلالات واضحة بمنهجية البحث وبالطرق المستخدمة لتحليل البيانات وما إذا كان المستوى اللغوي وكذلك طرق وأساليب عرض النتائج تسمح بعرض الورقة البحثية على المحكمين.

قد تلجأ هيئة تحرير المجلة في بعض الأحيان إلى إرجاع الورقة البحثية للمؤلفين لإعادة تقديمها بشكل اَخر، وفي أحيان أخرى قد تلجأ لرفضها تماماً دون عرضها على التحكيم خصوصا إذا كان الموضوع لا يندرج ضمن نطاق عمل المجلة وأهدافها، أو إذا كان البحث يفتقر للأصالة، أو إذا كانت هناك مشاكل واضحة في عرض النتائج ومناقشتها،... في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

1. **مراجعة الأقران**

يتم عرض الورقة البحثية المقبولة مبدئياً على محكمين خارجيين إثنين على الأقل من ذوي الخبرة في المواضيع التي تناولها البحث.

تتبع مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية سياسة مراجعة الأقران مزدوجة التعمية، حيث يتم اختيار المحكمين بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته. يطلب من المحكمين إبداء اَرائهم في البحث كتابة وفق عناصر ومعايير محددة، تتضمن على سبيل المثال أصالة البحث ومدى الإضافة العلمية في مجال التخصص ومدى اعتماد الباحث على مصادر جديدة ومدى التزامه أيضاً بالمنهجية المتعارف عليها. ويطلب منهم في نهاية التقييم إبداء الرأي وتقديم التوصيات لهيئة التحرير في مدى صلاحية البحث للنشر من عدمه أو نشره بعد إجراء تعديلات جذرية أو طفيفة.

1. **قرار هيئة التحرير**

بناءً على توصيات المحكمين، تقرر الهيئة التحريرية ما إذا كان ينبغي قبول الورقة البحثية كما هي أو تنقيحها أو رفضها. في حالة المراجعات سيتم اتخاذ قرار نهائي من قبل الهيئة بشأن النشر بعد إعادة التقديم والنظر في مدى استجابة الباحث للتوصيات والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين.

1. **مراجعة المؤلف**

عند الموافقة على نشر البحث يطالب المؤلف بإجراء كل التعديلات والتوصيات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، ويتعهد الباحث بالقيام بالتعديلات المطلوبة مع توثيق كيفية تنقيح الورقة البحثية لمعالجة كل التعليقات وتعليل ما لم يعدل، ثم يتم إرسال النسخة المنقحة إلى المجلة خلال موعد نهائي تحدده الهيئة التحريرية.

يتم عرض الورقة البحثية المنقحة حال وصولها على نفس المحكمين الذين قاموا بتقييم النسخة الأولى للتأكد من مدى استجابة الباحث للتوصيات والتعديلات المقترحة، وقد يطلب المحكمون في هذه الحالة المزيد من التعديلات. بشكل عام، إدارة المجلة لا تسمح بأكثر من جولتين من المراجعات الجوهرية.

1. **الإخطار بالقرار النهائي**

في الرسالة الموجهة من إدارة المجلة للباحث لإخطاره بقرار القبول النهائي، يتم إعلامه أيضاً بموعد حصوله على النسخة النهائية لإجراء التدقيق اللغوي، وكذلك رقم العدد الذي سينشر فيه البحث.

قرار عدم الموافقة على نشر أي بحث هو قرار نهائي.

البحوث التي لم تتم الموافقة على نشرها نهائياً لا ترد لأصحابها.

1. **الإنتاج والتدقيق والنشر**

تشمل عمليات الإنتاج تحرير المحتوى النصي، تحرير الخط، تحرير النسخ والتحويل إلى تنسيقات أخرى لأغراض الفهرسة والتدقيق اللغوي، وهي مرحلة لا غنى عنها حيث يتم خلالها صقل الجمل الفردية لضمان القواعد الصحيحة، والتحقق بعناية من وجود أي أخطاء إملائية وتدقيق جودة الترجمة وتحقيق التناسق وتوحيد المصطلحات ووضع الصياغة المناسبة والتنسيق الملائم، إضافة إلى التحقق من الجودة الكلية للمقالة. يتم تنفيذ هذه العمليات من قبل محررين ومدققين محترفين، وقبل النشر النهائي تعطي المجلة للمؤلفين فرصة أخيرة لمراجعة النسخة النهائية وإجراء التصحيحات الضرورية فقط.

1. **الطعون**

في حال اعتراض المؤلفين على قرار هيئة التحرير بشأن عدم قبول نشر ورقتهم البحثية بعد إدخال التعديلات المطلوبة، فإنهم يلزمون بإحضار تقرير يتضمن ما لديهم من أدلة ووقائع وحقائق علمية وحجج وبراهين مفصلة نقطة بنقطة. بناءً على ما تضمه التقرير، تكلف الهيئة التحريرية أحد أعضائها، من ذوي الخبرة في المواضيع التي تناولها البحث، بأعادة النظر في تقارير المحكمين والنسخة الأخيرة من الورقة البحثية وفيما قدمه الباحثون من اعتراض. يمكن أيضاً لهيئة التحرير أن تستعين خلال هذه المرحلة باَراء محكمين إضافيين، ويتخذ على إثرها رئيس التحرير قراره النهائي الذي يراه مناسباً بخصوص الطعن المقدم.

1. **بعد النشر**

جميع المقالات المنشورة في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية مفتوحة الوصول. يمكن للمستخدمين قراءة المواد الموجودة في المقالات وتنزيلها ونسخها واستخدامها وتوزيعها ونقلها وعرضها علنًا وإنشاء أعمال مشتقة وتوزيعها بحرية.

ترحب إدارة التحرير بالردود والمناقشات الهادفة للمواد التي تم نشرها في المجلة (التعليقات والتوضيحات والإضافات القيمة والانتقادات والتصويبات) من أجل إثراء المسيرة العلمية. وتقوم هيئة التحرير باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة عند ظهور أي إشكاليات أخلاقية تتعلق بالبحوث المقدمة، إذ يتم النظر في كل عمل ينتهك أخلاقيات النشر حتى ولو تم اكتشافه بعد مرور سنوات على النشر. وتباشر الهيئة الإجراءات المتعلقة بهذا الشأن على الفور.

**عمليات التصويب**

في حالة اكتشاف أخطاء كبيرة من الناحية العلمية أو عدم دقة في العمل المنشور، فإنه يتعين على الباحث تصحيح هذه الأخطاء بأسرع فرصة ممكنة، ثم تقوم المجلة بنشر التعديلات بشكل منفصل في أول عدد يصدر عقب انتهاء هذه الاجراءات. الأخطاء الطفيفة التي لا تغير النتائج ولا تؤثر في فهم الدراسة لا تتطلب تصحيحات ولا يتم نشرها في المجلة، ولتلافي حدوثها في المستقبل، تدعو إدارة التحرير الباحثين إلى التدقيق وعدم التسرع عند مراجعة النسخة النهائية للورقة البحثية قبل نشرها.

**عمليات السحب**

قد تلجأ هيئة تحرير مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية إلى نشر سحب بعض المقالات في حال تبين بالدليل القاطع وجود مخالفة علمية كاستخدام بيانات غير موثوق بها مثلاً، أو أي حالة غش كتزوير البيانات والتلاعب بالنتائج أو انتحال علمي أو نشر مكرر أو ثبوت تضارب كبير في المصالح أو أي سلوك غير أخلاقي. في هذه الحالات يتعين على هيئة التحرير النظر في كل عمل مخالف على حدة، ومن ثم إبلاغ المؤلفين والمحكمين قبل الشروع في إجراءات السحب النهائي.